قبل ساعات من اجتماع لمجلس الامن الدولي لبحث موضوع سد النهضة الاثيوبي، لا يزال الخلاف مسيطراً بين واشنطن وبكين وموسكو، بشأن الصورة التي سيخرج بها الاتفاق، وما إذا كان بشكل قرار او بيان او توصية. كما برزت مشكلة اخرى، إذ إن الدعوة لوقف الملء الثاني الآن لن تتحقق عملياً

سد النهضة خلافات في مجلس الأمن

مصر تسعى لتأطير المقترح التونسي... ووقف الملء الثاني لن يتحقق

تعيد الاصوات في مجلس الامن الى اعتماد مقترح وزير الري السوداني (إبراهيم حميد/فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**
الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

كشفت مصادر دبلوماسية مطلعة، لـ«العربي الجديد»، عن قبول مصر بشكل مبدئي مشروع القرار، او البيان، الذي أعدته تونس، وعرضته على الدول الاعضاء الدائمين والحاليين بمجلس الأمن مساء أمس الأول بشأن سد النهضة الإثيوبي. ولكنها حاولت طوال الساعات الماضية، قبل عقد الجلسة المرتقبة اليوم لمناقشة القضية، أن تضيف إلى القرار عدة نصوص، لضمان وجود وساطة دولية واسعة دافعة للمفاوضات، انتهاء بالتوصل إلى اتفاق ملزم وشامل. ويتضمن المشروع، الذي لم يعلن رسمياً حتى الآن، بحسب المصادر، ثلاثة بنود رئيسية، أولها دعوة مصر والسودان وإثيوبيا لاستئناف التفاوض بدعوة من رئيس الاتحاد الافريقي والأمين العام للأمم المتحدة، للتوصل إلى اتفاق يضمن تحقيق التنمية في إثيوبيا وعدم وقوع ضرر جسيم على دولتي المصب والبند الثاني أن تتوصل الدول الثلاث إلى الاتفاق الملزم النهائي خلال 6 أشهر. والبند الثالث أن تمتنع جميع الدول عن اتخاذ إجراءات أو تصرفات تقوّض التوصل إلى حل نهائي، بما في ذلك امتناع إثيوبيا عن الملء الثاني بصورة منفردة. وأضافت المصادر أن الولايات المتحدة تدعم بشدة المشروع التونسي، خصوصاً أنه شبه متطابق مع المبادرة الأميركية التي قدمها المبعوث الأميركي للقرن الأفريقي جيفري فيلتمان للدول الثلاث في مايو/أيار الماضي. وأوضحت أنه توجد عدة خلافات داخل مجلس الأمن، لا سيما بين ممثلي واشنطن وبكين وموسكو، حول طبيعة الصورة التي ربما يخرج بها مثل هذا المشروع حال التوافق عليه، في شكل قرار ام بيان او توصية. وحول هذه النقطة ثار خلاف بين الدول المنخرطة في الاتصالات والمقابلات في نيويورك، حول الشكل القانوني المفترض لمثل هذا التدخل. وتنحه معظم الاصوات، ومنها فرنسا الرئيس الحالي لمجلس الأمن، إلى أن يكون هذا التصرف تفعيلاً للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يجعل من صلاحيات مجلس الأمن تقديم توصيات ومساعدات للدول الأطراف في نزاع للتوصل إلى حل، وبموجب هذه الرؤية لن يكون القرار ملزماً. وأوضحت المصادر أن التوصية الأممية، حال صدورها، لن تتطرق إلى تفاصيل المفاوضات بعد استئنافها، وبالتالي سيتطلب الأمر اجتماعاً جديداً للدول الثلاث، تحت رئاسة الاتحاد الأفريقي وبحضور فريق الوسطاء الدوليين، الذي تحاول مصر حالياً توسيعه ليتم تحديد خريطة طريق للمفاوضات. وتميل الأصوات حالياً إلى اعتماد المقترح السوداني، الذي تحدث عنه باستفاضة في الساعات الماضية وزير الري السوداني ياسر عباس، المتواجد حالياً في نيويورك، بحيث يتم تقسيم المفاوضات إلى مرحلتين، أولاهما عاجلة تخص قواعد الملء ككل، والثانية تنتهي خلال الشهور الستة المذكورة سابقاً، للتوصل إلى اتفاق على جميع قواعد التشغيل والالتزامات القانونية الخاصة بفض المنازعات والتحكيم عند الخلاف.

وبحسب المصادر فإن مصر والسودان طلبتا من الاتحاد الأفريقي قائمة من الشروط الواجب توافرها لتفعيل هذا المقترح، الذي سيتم بموجبه القبول باستمرار الملء الثاني للسد حالياً دون مشاكل، والمعروف على المستوى الفني بأنه لن يكون سبباً في أي ضرر خلال الفترة الحالية. ولكن خطورته تكمن في أن إثيوبيا ستمسك بتلابيب التحكم في مياه النيل مستقبلاً دون شريك أو رقيب، متخذة من سابقة ملئها السد مرتين، بقرار سيادي، حجة للخروج عن أي اتفاق يمكن إبرامه مع مصر والسودان، وإقدامها على تغيير نسب التدفق ومعدلات التشغيل بين فترة وأخرى، أخذاً في الاعتبار استنادها الدائم لاتفاق المبادئ، الموقّع بين الدول الثلاث في مارس/آذار 2015، الذي يجيز لها إعادة ضبط القواعد من وقت لآخر، وأن الإخطار المسبق الوحيد الذي تكلف به إثيوبيا، ضمن الاتفاق، هو إخطار دولتي المصب بأية ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد.

> الولايات المتحدة تدعم بشدة المشروع التونسي بشأن السد

> التوصية الاممية لن تتطرق لتفاصيل المفاوضات بعد استئنافها

وتثير هذه النقطة مشكلة أخرى في المفاوضات والمشروع التونسي، وهي أن الدعوة لوقف الملء الثاني الآن لن تتحقق عملياً تحت أي بند. وأوضحت المصادر أن التطبيق العملي لهذه النقطة لن يتحقق إلا بتوجيه إثيوبيا خطاب جديد إلى مصر والسودان تحدد فيه بصورة دقيقة حجم المياه التي سيتم تخزينها يومياً، والأرقام المستهدفة حالياً، على ضوء حجم الإنجاز الواقعي الحالي في تعلية الممر الأوسط للسد، والتصرفات اليومية مع اعطاء ضمانات باستمرار تشغيل فتحتي تصريف المياه من السد لبحيرة سد الروصيرص حتى نهاية فترة الملء الثاني. ومن المشاكل التي تتسبب في حساسيات أيضاً بالنسبة لمصر في المشروع، والذي ربما يكون أقل مما تطمح إليه القاهرة لكنه سيكون مرضياً ارتباطاً بالظروف التي أحاطت بعقد الجلسة، هو أن النص يمكن تفسيره بصورة واسعة تمنع مصر من استخدام القوة في أي لحظة لوقف عمليات الإنشاء والملء، ولذلك تسعى القاهرة إلى تحرير النص، لتجعل المشروع سارياً فقط على الجوانب الفنية من الأزمة، دون أن تمتد للمصادرة على تصرفاتها المستقبلية. واجتمع وزير الخارجية المصري سامح شكري في اليومين الماضيين مع جميع ممثلي الدول الأعضاء الدائمين والحاليين بمجلس الأمن، مؤكداً لهم حرص القاهرة على حل النزاع بالطرق الودية والسلمية، وعدم صحة الادعاءات الإثيوبية عن تهديد مصر لها عسكرياً، مطالباً بالمشاركة في وضع ضمانات حقيقية لالتزام الإثيوبيين بالسار التفاوضي المثمر وعدم الالتفاف عليه.

كما قادت وزيرة الخارجية السودانية مريم الصادق المهدي تحركات دبلوماسية في نيويورك لحشد التأييد لموقف بلادها من سد النهضة. وعقدت، أمس الأول، سلسلة من الاجتماعات، شملت سفراء الدول الدائمة بمجلس الأمن وغير الدائمين. وعبرت، في لقاء مع السفير الصيني تشانغ جون، عن تطلع الخرطوم لأداء بكين دورها المهم في المجلس لدعم اتخاذ خطوات تعزز المسار الأفريقي من أجل التوصل لاتفاق ملزم يراعي مصالح جميع الأطراف وفي فترة زمنية محددة. وأبلغت المهدي السفيرة البريطانية باربرا ودوارد أن السودان ظل يؤكد أهمية توصل الدول الثلاث المعنية بسد النهضة، إلى اتفاق قانوني ملزم يضمن مصالحها. وأشارت إلى تطلع الخرطوم لمواصلة الاتحاد الأفريقي وساطته في موضوع سد النهضة، مع تعزيزها بمشاركة جهات دولية وإقليمية أخرى، وفق إطار زمني واضح ومحدد، لضمان وصول العملية إلى غاياتها المرجوة. ونقلت إلى سفير فيتنام دافغ دين كوي رؤية السودان لما يمكن أن يتخذه مجلس الأمن من قرارات تتمثل في رفض أي إجراء أحادي يهدد أمن وسلامة الطرفين الآخرين. واكد أعضاء المجموعة العربية المصغرة المعنية بمتابعة تنفيذ قرار مجلس الجامعة العربية المعتمد بالدوحة في 15 يونيو/حزيران الماضي دعمهم الكامل والمطلق لموقف السودان ومصر.

بايدن يجمد صندوق التطبيع الاقتصادي

صالح النعامي

كشفت صحيفة «غلوبس» الاقتصادية الإسرائيلية، أمس الأربعاء، عن تجميد إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن «صندوق أبراهام»، الذي كانت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب قد أعلنت عن تدشينه في سبتمبر/ أيلول 2020 لدعم مشاريع التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية، وكان يفترض أن يعتمد على استثمارات توفرها الولايات المتحدة، وإسرائيل، والإمارات، ودول عربية أخرى، على أن يصل رأسماله إلى 3 مليارات دولار. ونقلت الصحيفة عن مصادر أميركية وإسرائيلية قولها إن الصندوق قد أقرّ بالفعل تدشين عشرة مشاريع اقتصادية تكون إسرائيل ودول عربية أطرافاً فيها، إلا أن تنفيذ هذه المشاريع لم يتم بعد انتخاب بايدن. ولفتت الصحيفة إلى أنه في أعقاب فوز بايدن استقال مدير الصندوق أرييه لايتستون، الذي عينه ترامب، في حين أنّ الإدارة الجديدة لم تعيّن خلفاً له. وأضافت أنه على الرغم من أن إدارة بايدن أعلنت دعمها لاتفاقات التطبيع، إلا أنها في المقابل لا تُبدي حماسة لتخصيص موازنات مالية لذلك. ونقلت الصحيفة عن مصادر في وزارة الخارجية الإسرائيلية قولها إنّ واشنطن أبلغت تل أبيب بأنها تدرس مستقبل أنشطة الصندوق، مشيرة إلى أن إدارة بايدن معنية فقط بتقديم الدعم السياسي والدبلوماسي وليس الاقتصادي لمسار التطبيع بين إسرائيل والدول العربية. وأبرزت الصحيفة حقيقة أن قرار بايدن تجميد عمل «صندوق أبراهام» كان وراء إعلان أبوظبي عن تدشين «الصندوق الإماراتي للاستثمار في إسرائيل».

أزمة لبنان تخيف إسرائيل

أشارت قناة التلفزة الإسرائيلية الرسمية «كان»، أمس الأول، إلى أنّ مخاوف تسود دوائر صنع القرار في تل أبيب من إمكانية استغلال إيران الأزمة الاقتصادية في لبنان، وتعميق تدخّلها فيه. وقالت المراسلة السياسية للقناة، جيلي كوهين، إنّ المستويات السياسية والعسكرية في تل أبيب عبّرت عن هذه المخاوف خلال جلسات تقدير موقف عُقدت أخيراً، وتناولت تداعيات الأزمة الاقتصادية في لبنان على إسرائيل.

ولفتت إلى أنه، بحسب التقديرات السائدة في تل أبيب، فإن «حزب الله» معني بتوظيف الأزمة الاقتصادية في توفير بيئة تسمح لإيران بزيادة تدخّلها في لبنان، عبر استغلال الفراغ الذي يتركه عجز مؤسسات الدولة، ما يؤسس لتفجير الأوضاع على الحدود الشمالية. وأشارت إلى أنّ هذه المخاوف دفعت وزير الأمن الإسرائيلي، بني غانتس، إلى تقديم عرض «غير تقليدي»، يتمثل في تقديم مساعدات إنسانية عاجلة إلى لبنان، مستدركة أنّ إسرائيل تدرك أنّ خطوة غانتس «غير واقعية وستواجه برفض لبناني». وأعادت إلى الأذهان حقيقة أنّ لبنان رفض قبل عام الحصول على إمدادات قمح من إسرائيل في أعقاب انفجار مرفأ بيروت، على الرغم من أن تل أبيب اقترحت أن يتم تقديم المساعدات عبر دولة ثالثة «منعاً لإحراج» الدولة اللبنانية.

صالح...

الحريري يكرر التلويح بالاعتذار

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

عاد الحديث جدياً، أمس الأربعاء، عن حسم رئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري رغبته بالاعتذار عن عدم تشكيل الحكومة، بانتظار «الضوء الأخضر» من داعمه الأبرز رئيس البرلمان نبيه بري، والاتفاق استباقياً على الخطوات اللاحقة، خصوصاً على صعيد اختيار البديل. ويقول مصدر مطلع على المشاورات الحكومية لـ«العربي الجديد» إن الحريري متمسّك بصيغة 24 وزيراً وبالتشكيلة التي وضعها، وعلى هذا الأساس، سيقدّم اعتذاره فوراً في حال رفضها الرئيس ميشال عون. من جهته، يكتفي مصدرٌ مسؤول مقرّب من رئيس البرلمان بالقول، لـ«العربي الجديد»، إن «الحريري لم يحسم قرار الاعتذار بعد، ولا شيء نهائياً حتى الساعة». في سياق متصل، تتوجه السفيرتان الفرنسية أن غريو والأميركية دوروثي شيا، اليوم الخميس، إلى السعودية، حسب ما جاء في بيانين منفصلين للسفارتين، وذلك «من أجل دفع المسؤولين اللبنانيين إلى تشكيل حكومة فعالة وذات مصداقية، تعمل بهدف تحقيق الإصلاحات الضرورية لمصلحة لبنان، وفقاً لتطلّعات الشعب اللبناني».

وتأتي الزيارة امتداداً للقاء المشترك لوزراء خارجية الولايات المتحدة انتوني بلينكن، وفرنسا جان إيف لودريان، والسعودية فيصل بن فرحان آل سعود، الذي انعقد في إيطاليا في 29 يونيو/حزيران الماضي لبحث الملف اللبناني وسُبل إنهاء الأزمة المستعصية في البلاد.

شرق غرب

مسؤول إسرائيلي: الأسد قيّد حركة الإيرانيين

قال مسؤول عسكري إسرائيلي بارز إن رئيس النظام السوري بشار الأسد أقدم أخيراً على خطوات تهدف إلى تقييد حركة القوات الإيرانية والمليشيات التابعة لطهران في سورية بشكل كبير. ونقل موقع «والاه»، أمس الأربعاء، عن المسؤول الذي لم يذكر اسمه، أن قرار الأسد تقييد حركة الإيرانيين يهدف إلى محاولة منع حدوث احتكاكات بينهم وبين المواطنين السوريين، ومن أجل توفير بيئة تسمح ببدء مشاريع إعادة الإعمار.
(العربي الجديد)

مباحثات مغربية إسرائيلية في الرباط

أجرى المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، ألون أوشبيز، أمس الأربعاء، مباحثات في العاصمة المغربية الرباط، مع المدير العام للشؤون السياسية بوزارة الشؤون الخارجية المغربية فؤاد يزوغ، وذلك بحسب ما أفاد به بيان مقتضب نشرته الخارجية المغربية عبر صفحتها على «فيسبوك». ولم يورد البيان تفاصيل حول ماهية المباحثات.
(الأناضول)

تسوية جديدة في ريف دمشق

تستمر المفاوضات بين اللجان المركزية والوجهاء في مدينة الصنمين بريف محافظة درعا الغربي وفي منطقة درعا البلد في مدينة درعا، جنوب سورية، بشأن مطالب جديدة للنظام، تتعلق بتسليم عدد من الشبان والأسلحة الخفيفة التي يملكها الأهالي. وأشارت مصادر محلية إلى أن هناك بادرة لاتفاق مبدئي قد يمنع النظام من السيطرة على الصنمين، حيث اقترح وجهاء المدينة السماح للنظام بالدخول للتفتيش فقط. من جهة أخرى، قالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» إن النظام السوري أجرى عملية «تسوية» جديدة لمطلوبين في منطقة الهامة بريف دمشق الغربي، شملت قرابة 20 شخصاً وهم من المتهمين بحيازة أسلحة فردية.
(العربي الجديد)

27 قتيلا في احتجاجات في إسواتيني

قتل 27 شخصاً في اشتباكات، خلال احتجاجات مناهضة للنظام الملكي هزت مملكة إسواتيني، الأسبوع الماضي، كما أفاد وزير الاقتصاد في البلد الصغير الواقع في جنوب القارة الأفريقية. وقال الوزير منكوبا كومالو، لوكالة «فرانس برس»، أمس الأربعاء: «للأسف، فقد 27 شخصاً حياتهم»، معرباً عن أسفه لأن السلطات «أجبرت على استخدام القوة».
(فرانس برس)

ميانمار: اتهامات للعسكر بارتكاب «جرائم ضد الإنسانية»

قال المقرر الخاص لدى الأمم المتحدة المعني بوضع حقوق الإنسان في ميانمار، توماس أندروز، أمس الأربعاء، إن الجيش في ميانمار ارتكب «جرائم ضد الإنسانية» منذ انتزع السلطة في فبراير/شباط الماضي، داعياً المجتمع الدولي إلى بذل مزيد من الجهود لوقف الانتهاكات. وأوضح أندروز لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أن الانتهاكات التي ارتكبت أثناء «هجمات المجموعة العسكرية واسعة النطاق وممنهجة».
(فرانس برس)

للحديث تتمة...

حل الملتقى الليبي هو الحل

اسامة علي

تتوزع أسباب فشل ملتقى الحوار السياسي الليبي في التوافق حول أساس دستوري للانتخابات وآلياتها، بين الإرادة والإدارة، فضعف إدارة البعثة الأممية المشرفة على عملية التوافق داخل الملتقى واضحة، كما أن أعضاء الملتقى لم تكن لديهم إرادة للمضي نحو إنقاذ البلاد بنقلها إلى المراحل الدائمة من خلال انتخابات حرة نزيهة من دون أن ينتقل معها المتمترسون بالمشهد والرافضون لمغادرته. كانت البعثة الأممية في عهد إدارة الدبلوماسية الأميركية ستيفاني وليامز، أكثر حزماً وإصراراً على وصول الملتقى إلى توافق لإنتاج سلطة سياسية موحّدة عبر العديد من القرارات التي أخرجت الأزمة من عنق الزجاجة، فأعضاء الملتقى الـ75 عندما اختارتهم وليامز بعناية كانوا يمثلون مختلف الشرائح السياسية والفاعلين الاجتماعيين، وفيما نصفهم كانوا ممثلين للأطراف على الأرض، اختارت النصف الآخر كممثلين للأطياف المهمشة. لكن سريعاً ما انحازت الشريحة الأخيرة للطرفين المتخاصمين بسبب ضعف إدارة البعثة في عهد مبعوثها الجديد يان كوبيتش. وعلى الرغم من إعلان اللجنة الاستشارية المكوّنة من 17 عضواً من الملتقى، عن توافق كبير حول النقاط الخلافية في القاعدة الدستورية المقترحة من اللجنة القانونية، قبل يوم واحد من بدء الجلسة العامة للملتقى، إلا أن النتائج جاءت عكسية تماماً، وبدأت الخلافات تتصاعد منذ اليوم الأول. فقد أصر أنصار اللواء المتقاعد خليفة حفتر على تمرير القاعدة الدستورية من دون تعديلات ليتمكّن حفتر من الترشح من دون أن تقصيه شروط التنازل عن الرتبة العسكرية والمنصب والجنسية الأجنبية.

في ظل هذا الانسداد، برزت أصوات تطالب بحل الملتقى واختيار جسم توافقي آخر، ليتمكّن من وضع حل جذري للأساس الانتخابي، لكن ذلك لقي معارضة وانتقاداً واسعاً، فالمدة الزمنية لم تعد تسمح بذلك، والخلافات ستزداد. من المتوقع أن تنجح الضغوط الدولية في إرغام كل هذه الأطراف على التوافق على الأساس الدستوري، لكنه سيكون هزيلاً ويلبي مطالب ومطامع كل المتمترسين في المشهد للمرور إلى المرحلة المقبلة، لأن الفاعلين الدوليين لم يسبق لهم أن فرضوا ضمانات لأي حل طيلة عمر الأزمة في البلاد. يبقى الحل هو حل الملتقى، لكن هذا الأمر يتطلب إرادة ليبية حقيقية، وإدارة أممية فعلية ما دامت الأخيرة استحوذت على قرار الحل والتأزيم في الملف الليبي.

عودة «جبهة تحرير تيغراي»: مخاوف من صراعات إثنية

استعرضت «جبهة تيغراي» قواتها في ميكيلي أخيرا (إيسويو تشي شيبا/فرانس برس)

> تضع عودة «جبهة تحرير تيغراي» إلى ميكيلي عاصمة إقليم تيغراي، بعد أشهر من الصراع مع الحكومة الإثيوبية، أكثر من احتمال أمام تطور الأوضاع، بين تجدد النزاع المسلح، وانتفاض اقليات أخرى

أديس أبابا ـ **العربي الجديد**

تثير عودة «جبهة تحرير تيغراي» إلى مدينة ميكيلي، عاصمة إقليم تيغراي شمالي إثيوبيا، أواخر يونيو/حزيران الماضي، بعد نحو تسعة أشهر من طردها من الإقليم على يد الجيش الإثيوبي، مخاوف من تفجّر صراع دموي آخر في الإقليم، بعد تهديدات أطلقتها الحكومة الإثيوبية الجمعة الماضية بانتزاع السيطرة على الإقليم من الجبهة مجدداً، إذا اقتضت الضرورة. ومن المحتمل أن يفاقم تدهور الوضع الأمني من تردي الحالة الإنسانية في الإقليم المتنازع عليه بين الجبهة وحكومة أبي أحمد منذ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، فضلاً عن أبعاد هذه الصراع وتداعياته الأمنية والسياسية بين دول القرن الأفريقي، خصوصاً إريتريا والسودان.

ويرجح محللون أن اندلاع صراع مسلح من جديد في إقليم تيغراي بين الحكومة الإثيوبية و«جبهة تحرير تيغراي»، سيشمل المنطقة هذه المرة، وأن الدول المجاورة للإقليم لن تكون بمنأى عن نزاع عسكري سيلتهم ما بقي من آثار الحرب العسكرية الطاحنة السابقة. كما أن أطرافاً دولية ستكون لها في المرحلة المقبلة اليد الطولى في الاستقرار الأمني للإقليم من جهة والسياسة الإثيوبية من جهة، بسبب النزاع المائي والأمني في المنطقة. ولا تتوقف المخاوف عند ذلك، بل يتوقع مراقبون أن يكون لنزاع تيغراي تأثيرات سلبية على تماسك إثيوبيا الداخلي، ففي حال انتصرت «جبهة تيغراي» على الجيش الإثيوبي، سيشجع ذلك قوميات ومجموعات أخرى على مواجهة القوات الحكومية وانتزاع مناطق منها، ومن ثم بناء تحالفات على أساس نظام الفيدرالية الإثنية بين القوى المناهضة لمشروع رئيس الوزراء أبي أحمد وحزبه.

وعن أسباب عودة «جبهة تحرير تيغراي» إلى مدينة ميكيلي، يقول مدير المعهد الإثيوبي للدبلوماسية الشعبية ياسين أحمد يعقابي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «ذلك يخضع لتفسيرات وروايات عدة، من أبرزها رواية الحكومة بأنها انسحبت من الإقليم لأسباب إنسانية، إثر إنهاء جبهة إنفاذ القانون بالنسبة للحكومة، التي شرعت دخولها العسكري إلى الإقليم تحت حجة فرض سيادة الدولة، والقضاء على النفوذ العسكري لجبهة تحرير تيغراي، والتي لا تمثل حالياً خطراً عسكرياً على البلاد، خصوصاً على حكومة أبي أحمد». ويشير إلى أن الرواية الأخرى تفيد بأن «جبهة تحرير تيغراي» انتصرت على الجيش الإثيوبي، وتمكّنت من العودة إلى الإقليم بعد أن حظيت بدعم وتأييد من سكان الإقليم، وهو ما أكسبها انتصاراً عسكرياً على الجيش، ومكسباً سياسياً على حساب حكومة أبي أحمد، مضيفاً أن الحكومة برّرت خروجها من الإقليم بالتركيز على مواجهة التحديات الخارجية التي تواجهها حالياً والتي تحدق بالمنطقة، لا سيما الأزمة الحدودية مع السودان، إلى جانب أزمة سد النهضة التي تمثل حالياً تحدياً كبيراً بالنسبة لإثيوبيا التي تعطي أولوية قصوى لمواجهة أي عدوان خارجي، خصوصاً بعد لجوء مصر والسودان إلى استراتيجية الردع العسكرية، من خلال إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين الخرطوم والقاهرة، وهو ما يقلق فعلياً حكومة أبي أحمد بدل الانشغال بالتوترات الأمنية الداخلية. ويحسب ياسين يعقابي، فإن من أسباب انسحاب الحكومة من إقليم تيغراي الاستجابة للضغوط الدولية بهدف الحد من التأثيرات الإنسانية في الإقليم إثر تداول أخبار عن حدوث مجاعة وشبكة في الإقليم، إلى جانب أنباء عن مجازر بحق سكان الإقليم، لكن الجبهة مستخدَمة بعد استيلائها على الإقليم مسؤولية ما سيحدث فيه من مشاكل أمنية وإنسانية.

وعلى الرغم من عودة «جبهة تحرير تيغراي» إلى الإقليم، إلا أن الأوضاع الأمنية فيه قابلة للانفجار ما لم تكن هناك هدنة بين الجبهة والحكومة الإثيوبية، التي تواجه تحديات داخلية وأخرى خارجية لا تقل تأثيراً عن الصراعات العسكرية والسياسية المفتوحة في الإقليم. من جهته، يتوقع الباحث السوداني المقيم في أديس أبابا عباس محمد صالح، في حديث مع «العربي الجديد»، أن يتحوّل النزاع في تيغراي إلى صراع أمهري-تيغراي في المدى المنظور لعدد من الأسباب، أولها العداوة المستفحلة بين نخبتي تيغراي وأمهرة، التي يفاقمها حالياً الصراع على بعض المناطق الحدودية بين الطرفين، وهو صراع مصيري لكلا الطرفين. ثاني الأسباب يتمثل في عدم سيطرة الحكومة الفيدرالية في أديس أبابا على قوات ومليشيات إقليم أمهرة وأجندتها المحلية ذات الطابع القومي في ظل صعود تيار القوميين بأمهرة حالياً. أما الثالث فيرتبط باستراتيجية الحرب بالوكالة في المنطقة لاستنزاف إقليم تيغراي وقد يكون خياراً مفضّلاً لدى الحكومتين في أديس أبابا وأسمرة، وسيكون إقليم أمهرة حائط صد أمام قوات تيغراي. ويشير إلى أن «الصراع في إقليم تيغراي كان من البداية ذا طابع إقليمي، والمراحل المقبلة منه ستكون أكثر وضوحاً، لذا ستتكون التداعيات الإقليمية معقدة وربما خطيرة جداً، بالنظر إلى أن هذا الصراع سيجر إريتريا والسودان إلى نفق هذه الحرب، لأسباب مختلفة».

في سياق متصل، يقول عباس صالح «إن تداعيات نزاع تيغراي ستؤثر سلباً على تماسك إثيوبيا الداخلي، فانتصار مسلحي جبهة تيغراي سيشجع قوميات أخرى، خصوصاً في إقليم أورومية، على مواجهة القوات الحكومية وانتزاع مناطق منها، ومن ثم بناء مشتركات وطنية مع كيان إقليم تيغراي على أساس نظام الفيدرالية الاثنية بين كافة القوى المناهضة لأبي أحمد وحزبه الجديد». ويشير صالح إلى أن الحل في يد رئيس الحكومة الإثيوبي، من أجل ردم هوة الخلافات والنزاعات في النسيج الاجتماعي الإثيوبي قبل فوات الأوان، ويكمن ذلك في إجراء حوار وطني شامل مع جميع الأطراف المعارضة لمشروعه النهضوي الوحدوي، تنتج عنه ترتيبات سياسية جديدة بمشاركة الفاعلين الرئيسيين في البلاد، تقود إلى مصالحة وطنية تؤسس لنظام حكم جديد بالبلاد، ومن هذا المنطلق سيكون محور الصراع السياسي بين خيار الفيدرالية الإثنية لـ«جبهة تيغراي» من جهة، وبين المشروع المركزي والوحدوي لحزب «الازدهار» برئاسة أبي أحمد من جهة ثانية.

من جهته، يقول الباحث السوداني في النزاعات الأفريقية عبد القادر كاوير، «إن عودة النزاع إلى إقليم تيغراي ستؤثر بشكل كبير على أمن الحدود بين إثيوبيا والسودان»، معتبراً أن «حكومة الخرطوم تبدو هي الرابحة من عودة جبهة تحرير تيغراي إلى الإقليم من جديد، كورقة ضغط من أجل تحقيق مكاسب في ملف سد النهضة من جهة، والخلاف الحدودي مع أديس أبابا من جهة ثانية». ويشير كاوير إلى أن ملف اللاجئين الإثيوبيين العالقين على الحدود بين البلدين هي مسألة إقليمية أخرى، تنتظر حلاً من إثيوبيا، خصوصاً في إعادة توطين اللاجئين الفارين من إقليم تيغراي، حتى لا تتطور الأزمة الإنسانية في الإقليم وعند الحدود بين البلدين إلى مرحلة الكارثة.

العلاقة مع إريتريا والصومال

يتساءل مراقبون عن مستقبل التعاون الامني بين إريتريا وإثيوبيا بعد عودة «جبهة تحرير تيغراي» الى الصّدارة، خصوصا بعد اتهامات وُجهت الى القوات الإريترية بارتكاب مجازر بحق سكان إقليم تيغراي، فضلا عن بروز تصدّعات في علاقة أبي احمد (الصورة) مع الرئيس الإريتري اسياس افورقي. وكذلك ايضا حول مستقبل العلاقات بين أديس ابابا ومقديشو، إذ تواجه الحكومة الصومالية تهما بإرسال مجندين الى الاقليم المتنازع عليه في إثيوبيا.

في تطور لافت يُتوقع أن تكون له تداعيات عسكرية كبيرة، تعرضت قوات التحالف الدولي بقيادة واشنطن في العراق وسورية لأكثر من هجوم خلال يومين، مع اتهامات توجّه للمليشيات الحليفة لإيران بالوقوف وراء هذا التصعيد الذي أسقط محاولات التهدئة

تصعيد ضد القوات الأميركية

استهداف التحالف في العراق وسورية وتوقع رد عنيف

تعرضت قاعدة عين الأسد لأكثر من هجوم (أيمن حنا/فرانس برس)

بغداد ـ عادل النواب

عاد التصعيد العسكري العنيف ضد القوات الأميركية، الذي لم يقتصر على التواجد الأميركي في العراق بل امتد إلى سورية، حيث أفشلت قوات التحالف الدولي بقيادة واشنطن هجوماً بطائرات مسيّرة على حقل العمر النفطي في ريف دير الزور الشرقي، بالتوازي مع هجومين خلال ساعات في العراق، استهدف الأول مساء الثلاثاء مطار أربيل الدولي الذي يضم معسكراً لقوات التحالف الدولي بقيادة واشنطن، وأعقبه بعد نحو 12 ساعة هجوم آخر على قاعدة «عين الأسد» غربي البلاد. واللافت أن هذا التصعيد جاء بعد زيارة مسؤول الاستخبارات في الحرس الثوري الإيراني حسين طائب، إلى بغداد الثلاثاء، حيث التقى قيادات في فصائل مسلحة حليفة لطهران. في المقابل، يتوقع مسؤولون عراقيون رداً عسكرياً أميركياً عنيفاً على الهجمات، التي أفشلت جهود الوساطة ومساعي التهدئة التي بذلها رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي.

وبعد ساعات من إسقاط القوات الأميركية ليل الإثنين-الثلاثاء، طائرة مسيّرة مفخّخة أثناء تحليقها فوق السفارة الأميركية في بغداد، تعرّض مطار أربيل الدولي الذي يضم معسكراً لقوات التحالف الدولي، لهجوم بواسطة طائرة مسيّرة ليل الثلاثاء، أسفر حسب حكومة الإقليم عن حرائق محدودة خارج حرم المطار من دون وقوع إصابات. وقال المتحدث باسم التحالف الدولي واين ماروتو في تغريدة عبر «تويتر» إنّ طائرة مسيّرة مفخخة انفجرت «بالقرب من قاعدة أربيل الجوية» ولم يبلّغ عن وقوع ضحايا أو أضرار جرّاء الهجوم. وأكد مدير مطار أربيل أحمد هوشيار، أن حركة الملاحة الجوية في المطار لم تتأثر نتيجة الهجوم. فيما وجّه محافظ أربيل أوميد خوشناو، دعوة إلى التحالف الدولي والولايات المتحدة، لحماية إقليم كردستان من الهجمات التي يتعرض لها، واصفاً في تصريح صحافي استهداف مطار أربيل بـ«العمل الإرهابي الجبان». من جهته، تعهّد المتحدث باسم التحالف الدولي باستمرار دعمه لقوات البيشمركة في إقليم كردستان لردع الهجمات. وسبق أن تعرّض مطار أربيل إلى عدة هجمات بصواريخ كاتيوشا وطائرات مسيّرة. وأعلنت مليشيا تطلق على نفسها اسم «سرايا أولياء الدم» مسؤوليتها عن الهجوم الذي استهدف مطار أربيل. وخاطبت الجنود الأميركيين في العراق بالقول «سبق أن نبهناكم، في حال تأخر طيرانكم عن التحليق مجدداً، فإننا سنضطر إلى استخدام أساليب أخرى لضربكم في عمق قواعد احتلالكم». وتابعت المليشيا التي سبق أن تبنّت عمليات مماثلة استهدفت القوات والمصالح الأجنبية في العراق، في بيان تداولته منصات مقربة من الفصائل المسلحة، «اجعلوا طيرانكم يحلق ثانية كي لا نضطر لمعاودة ما فعلناه الليلة، فقد عاهدنا شعبنا الأبي على أن نشويكم في الجو».

وبعد نحو 12 ساعة على هجوم أربيل، استهدف هجوم آخر أمس قاعدة «عين الأسد» في الأنبار، بواسطة 14 صاروخاً من طراز «غراد». وقال ماروتو عبر «تويتر» إن الهجوم على القاعدة أدى إلى إصابة شخصين بجروح طفيفة، لافتاً إلى أن الصواريخ سقطت داخل القاعدة وفي محيطها. وأكدت مصادر في قيادة عمليات الجزيرة للجيش المسؤولة عن حفظ أمن مناطق غرب العراق، أن محيط «عين الأسد» شهد إجراءات أمنية مشددة بعد الهجوم، موضحة لـ«العربي الجديد» أن المناطق القريبة من القاعدة شهدت عمليات تفتيش بحثاً عن متورطين بالهجوم. وكان وفد أمني عراقي رفيع المستوى، زار القاعدة الثلاثاء.

من جهتها، قالت وزارة الدفاع العراقية إن عدداً من منازل المدنيين وأحد المساجد تضررت جراء القصف على «عين الأسد». وذكرت خلية الإعلام الأمني في بيان أن «شاحنة بداخلها حاوية توقفت في منطقة البغدادي في محافظة الأنبار، وكان ظاهراً أنها تحمل أكياساً من مادة الدقيق، لكنها كانت تحمل قاعدة لإطلاق الصواريخ». وأضافت أن «14 صاروخاً انطلقت من الشاحنة تجاه قاعدة عين الأسد الجوية ومحيطها، فيما انفجرت بقية الصواريخ التي كانت متبقية بداخلها في مكانها ما أدى إلى أضرار في منازل المواطنين القريبة وأحد المساجد». وتبنّت مليشيا تطلق على نفسها اسم «لواء ثأر المهندس» الهجوم على «عين الأسد» بثلاثين صاروخاً من طراز «غراد»، وفق إعلانها.

وعن هذا التصعيد، قال مسؤول عراقي في بغداد، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن حكومة الكاظمي تتوقع رداً أميركياً على الهجمات وبنحو قد يكون أعنف من السابق، مؤكداً فشل جهود الوساطة ومساعي التهدئة التي بذلها الكاظمي في هذا السياق والتي كانت قد وصلت إلى درجة التفاوض على تأجيل الرد في الوقت الحالي. واعتبر المسؤول أن زيارة مسؤول الاستخبارات في الحرس الثوري حسين طائب، إلى بغداد الثلاثاء، ساهمت في تأجيج الموقف الأمني بعد لقائه بعدد من زعماء الفصائل المسلحة. وكشف أن الجيش الأميركي سلّم الحكومة العراقية تقارير بشأن الجهات المتورطة بقصف المنطقة الخضراء وقاعدتي «عين الأسد» وأربيل والمناطق التي تخرج منها الطائرات المسيّرة واستخدام تلك الفصائل لإمكانيات «الحشد الشعبي» في تنفيذ تلك الهجمات، لافتاً إلى أن الجيش أكد أن «الرد سيكون دفاعياً من قِبله». وحذر من أن استمرار التصعيد قد يهدد إجراء الانتخابات النيابية المقررة في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل ويدخل البلاد في أزمة أمنية جديدة. كما كشف مسؤول في وزارة الدفاع العراقية لـ«العربي الجديد» أن وزير الدفاع جمعة عناد عقد اجتماعاً مغلقاً مع السفير الأميركي في بغداد ماثيو تولر مساء الثلاثاء، قبل ساعات من القصف الذي استهدف أربيل، مضيفاً أن القوات الأميركية تمتلك قاعدة معلومات ومواقع جغرافية لمصادر تهديد قواتها، وحذرت من أن الرد سيكون واسعاً، معتبراً أن استخدام الفصائل المهاجمة معسكرات «الحشد الشعبي» نفسه التي خصصتها الحكومة لها يجعل من أي ضربات أميركية داخل العراق أمراً له تداعيات سياسية كبيرة أيضاً وليست أمنية فقط.

من جهته، كشف قيادي في «الحشد الشعبي»، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، عن إجراء فصائل مسلحة بارزة تغييرات كبيرة في الأيام الماضية في مقراتها الرئيسة تحسباً من ضربات أميركية وشيكة، وقال إن ذلك شمل تغيير مكان إقامة قيادات في تلك الفصائل تحسباً لضربات تستهدفهم أيضاً. ورجح أن يكون الرد الأميركي هذه المرة في حال حصوله، داخل العراق وليس على المنطقة الحدودية بين العراق وسورية، كما كان في المرات السابقة.

أما سعد السعدي، القيادي في حركة «عصائب أهل الحق»، إحدى أبرز الفصائل المسلحة المدعومة من إيران، فقال لـ«العربي الجديد» تعليقاً على الهجمات الأخيرة على مواقع أميركية، إنها «جزء من رد على الهجوم الأميركي الذي استهدف قطعات الحشد الشعبي على الحدود العراقية السورية، وهذه الهجمات ستتصاعد بإذن الله وستكون هناك عمليات نوعية في المرحلة المقبلة». وأضاف متحدثاً عبر الهاتف من بغداد أن «الفصائل العراقية مستعدة للمواجهة وهي تعلم جيداً أن استهداف الأميركيين للفصائل لن يتوقف، حتى لو لم تردّ الفصائل، ونحن لا نخشى الرسائل الأميركية الحالية والتهديدات التي تطلقها، والتصعيد مستمر إلى حين إخراجها بالكامل من كافة الأراضي العراقية». وشدد على أن «أي عملية أميركية جديدة تعني رداً جديداً وواسعاً وبعمليات نوعية، تجعل المواجهة مفتوحة، وكل الخيارات مطروحة الآن».

من جهته، حذر عضو البرلمان العراقي باسم خشان، من «رد فعل أميركي أكثر عنفاً تجاه استمرار استهداف مصالحه في العراق»، لافتاً في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن واشنطن أكدت أن استمرار استهداف مصالحها يعني استمرار الضربات رداً على الجماعات المسلحة المسؤولة عن هذه الهجمات. وأشار إلى أن «قوى سياسية لها أجنحة مسلحة متورطة أيضاً في تلك الهجمات، لكن ليس بهدف إخراج القوات الأجنبية من العراق، بل لديها أهداف سياسية معروفة، فهي تسعى إلى إشعال فوضى أمنية في البلاد، من أجل عدم إجراء الانتخابات المبكرة، إذ تخشى خسارة نفوذها الحالي ما بعد الانتخابات المرتقبة». في المقابل، قال الخبير في الشأن السياسي والأمني العراقي أحمد الشريفي، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن «استمرار استهداف المصالح والأهداف الأميركية في العراق من قبل بعض الفصائل المسلحة يحمل رسائل سياسية وأمنية لأطراف داخلية وخارجية أيضاً». ولفت إلى أن «الرسائل الأمنية واضحة جداً بأن الفصائل المسلحة قادرة على الوصول لأي هدف تريد استهدافه على الرغم من التحصينات الأمنية والدفاعات الجوية، كما أنها لا تخلو من التهديد الأمني لإقليم كردستان وليس التواجد الأجنبي».

ورأى الشريفي أن «عمليات القصف من خلال الطيران المسيّر، تحمل رسائل سياسية للقوى الفاعلة في الإقليم بأنها يجب أن تكون مع مطالب الفصائل بقضية التواجد الأجنبي، كما هي رسائل سياسية لحكومة بغداد وإحراجها بشكل أكبر أمام المجتمع الدولي»، مضيفاً أن «استمرار عمليات قصف كهذه من خلال الطيران المسيّر، سيدفع الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف أكثر حدة، والرد العسكري ربما يكون حاضراً بقوة أكثر من فرض العقوبات». وكانت فصائل عراقية مسلحة قد هددت باستهداف الوجود الأميركي في العراق رداً على الضربة الأميركية التي أودت بحياة 4 عناصر في مليشيا «كتائب سيد الشهداء» على الحدود العراقية السورية نهاية الشهر الماضي. وتوعد الأمين العام لـ«كتائب سيد الشهداء»، أبو آلاء الولائي، بالرد على تلك الضربة الأميركية، موضحاً أن «الانتقام سيكون من خلال عملية نوعية، ليس في العراق أو إقليم كردستان فقط، بل في أي مكان». وبحسب وكالة «فرانس برس»، فمنذ مطلع العام استهدف 48 هجوماً المصالح الأميركية في العراق.

مسؤول عراقي: زيارة القيادي بالحرس الثوري أججت الموقف

القوات الأميركية تمتلك قاعدة معلومات لمصادر تهديد قواتها

تقرير

حقل العمر تحت القصف من جديد

جلال بكور

في هجوم هو الثاني خلال ثلاثة أيام، وبالتوازي مع الهجمات على قواعد تضم قوات أميركية في العراق، تعرّض حقل العمر النفطي في ريف دير الزور الشرقي أمس الأربعاء لهجوم بطائرات مسيّرة يُرجَّح أنها تابعة للمليشيات الموالية لإيران في المنطقة، من دون وقوع إصابات أو أضرار، فيما سُمع دوي انفجارات في محيط الحقل يرجح أنها ناجمة عن إطلاق صواريخ أرض جو من القوات الأميركية المتمركزة في القاعدة. وقالت مصادر مقربة من «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) لـ«العربي الجديد» إن قوات التحالف الدولي الموجودة في قاعدة حقل العمر النفطي تصدّت لهجوم من طائرات مسيّرة كانت تحلق فوق حقل العمر النفطي، مضيفة أن استهداف الطائرات جرى عبر صواريخ مضادة محمولة على الكتف، مؤكدة عدم وقوع أي انفجارات داخل الحقل. من جهته، قال المركز الإعلامي لـ«قسد» إن الأخيرة تعاملت مع هجمات معادية في منطقة حقل العمر في دير الزور، وأفشلتها من دون وقوع أضرار. وأفاد مدير المركز الإعلامي لـ«قسد» فرهاد شامي في بيان أنّه «في تمام الساعة 10:15 بتوقيت شمال وشرق سورية، تعاملت قواتنا المتقدمة لمحاربة داعش وقوات التحالف الدولي في منطقة حقل العمر بدير الزور مع هجمات معادية بواسطة الطائرات المسيّرة، التقارير الأولية تؤكد إفشال الهجمات وعدم وجود أضرار». وقالت مصادر محلية إن «قسد» استنفرت بشكل كامل في محيط حقل العمر، وقابل ذلك استنفار من قوات النظام السوري على الطرف الآخر.

اتهامات للمليشيات

ورجّح المرصد السوري لحقوق الإنسان أن تكون الطائرات المسيّرة التي استهدفت الحقل «تابعة للمليشيات الإيرانية، وانطلقت من مناطق نفوذها في ريف مدينة الميادين» الواقعة شرق مدينة دير الزور. وتخضع المنطقة الممتدة بين مدينتي البوكمال الحدودية والميادين لنفوذ إيراني، عبر مجموعات موالية لها تقاتل إلى جانب قوات النظام السوري. ويعدّ الهجوم على حقل العمر الثاني منذ الأحد الماضي، إذ سقطت قذيفتان صاروخيتان مساء ذلك اليوم على الحقل الذي توجد فيه قوات أميركية، وأكدت «قسد» حينها عدم سقوط إصابات. كذلك ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أنّ مجموعات موالية لإيران أطلقت في 28 يونيو/ حزيران الماضي قذائف مدفعية عدة على حقل العمر، من دون وقوع خسائر بشرية، ردّاً على غارات جوية شنتها الولايات المتحدة واستهدفت مواقع لمليشيات تابعة لـ«الحشد الشعبي» العراقية في منطقة الحدود السورية العراقية، وأعلنت المليشيات لاحقاً تكبدها خسائر بشرية جراء تلك الضربات، وقالت مصادر لـ«العربي الجديد» حينها إن الضربات طاولت مواقع للمليشيات ضمن الأراضي السورية في ناحية الهري شرق البوكمال.

يُذكر أن قاعدة التحالف الدولي ضد «داعش» في حقل العمر النفطي تُعد إحدى أكبر قواعد التحالف في المنطقة وتتمركز فيها قوات أميركية إلى جانب «قوات سورية الديمقراطية». وتقع حقول النفط السورية الأساسية في مناطق تسيطر عليها «قسد» المدعومة من الولايات المتحدة وتمثل إيراداتها مصدراً رئيسياً لتمويل هذه القوات. وشهدت محافظة دير الزور صراعاً بين «قسد»، المدعومة من التحالف الدولي، وقوات النظام السوري المدعومة من روسيا والمليشيات الإيرانية، حول السيطرة على مناطق النفط والغاز في محافظة دير الزور شمال شرق سورية، قبل أن تحسم «قسد» سيطرتها على حقل العمر الذي يُعتبر الأهم في سورية، نظراً لإنتاجه نحو 30 ألف برميل يومياً، إضافة إلى وجود معمل للغاز ومحطة لتوليد الكهرباء ضمنه. وكانت «قسد» قد طردت تنظيم «داعش» من الحقل أواخر عام 2017، بمساعدة جوية من التحالف الدولية.

قلق من المسيّرات

ويُشكل استخدام الطائرات المفخخة بلا طيار خلال الآونة الأخيرة مصدر قلق للتحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، لأن هذه الأجهزة الطائرة يمكنها الإفلات من الدفاعات التي عمد الجيش الأميركي إلى تركيبها للدفاع عن قواته ضد الهجمات الصاروخية. وتحمّل واشنطن الفصائل المدعومة من إيران المسؤولية عن سلسلة الهجمات بالطائرات المسيّرة والتي تزداد تعقيداً وتستهدف أفراداً ومنشآت أميركية في سورية والعراق. ويقول منشقون عن قوات النظام وسكان سوريون في المنطقة إن الفصائل المدعومة من إيران، والتي كانت مسؤولة عن عدة هجمات صاروخية قرب حقل العمر في الأشهر القليلة الماضية، مسؤولة كذلك عن الهجمات الأخيرة. ويتركز وجود الفصائل المدعومة من إيران بكثافة غربي نهر الفرات في محافظة دير الزور، حيث تحصل على إمدادات من العراق عن طريق معبر البوكمال الحدودي. وأبقى الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب مئات الجنود على مقربة من حقول النفط الرئيسية في البلاد. وكان قد قلّص عدد الجنود الأميركيين في شمال غرب سورية الذي يخضع لسيطرة الأكراد.

أعلنت «قسد» التصدي للهجوم من دون وقوع إصابات أو أضرار

تسيطر «قسد» على حقل العمر (دليل سليمان/ فرانس برس)

تقرير

ملفات ساخنة في أستانة

تفاهمات بالحد الأدنى؟

بدأت أعمال الجولة 16 من مسار أستانة السوري، أمس، يتصدّرها ملف التمديد لآلية إدخال المساعدات إلى الشمال السوري

أمين العاصي

وُضعت أبرز ملفات القضية السورية على طاولة المحادثات في الجولة السادسة عشرة من مسار أستانة في العاصمة الكازاخية نور سلطان، والتي بدأت أمس الأربعاء وتنتهي اليوم الخميس، بحضور ممثلين عن الدول الثلاث الضامنة لتفاهمات هذا المسار وهي: روسيا، تركيا، وإيران، إضافة إلى وفدي النظام والمعارضة السورية والمبعوث الأممي إلى سورية، غير بيدرسن، وممثلي دول الجوار السوري (لبنان والعراق والأردن)، بصفة مراقبين. ولكن الملف الأكثر حضوراً في هذه الجولة مسألة التمديد لآلية متبعة منذ عام 2014 لتسهيل دخول المساعدات الدولية إلى الشمال السوري، حيث من المتوقع أن تلقي بظلالها على هذه المحادثات، إضافة إلى التمديد لوقف إطلاق النار في محافظة إدلب ومحيطها بشمال غرب البلاد. وجدد الممثل الخاص للرئيس الروسي في الشأن السوري، ألكسندر لافرنتيف، مطالبة بلاده بوقف عمل آلية إيصال المساعدات الدولية إلى الشمال السوري عبر معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا، والتي تنتهي في العاشر من شهر يوليو/تموز الحالي. وزعم في كلمة له خلال المحادثات «أن المساعدات التي تصل إلى إدلب مسيّسة والمسلحون يمنعون وصولها إلى المدنيين». ومن المفترض أن يبدأ مجلس الأمن الدولي مداولاته لتمرير مشروع القرار الجديد الذي تقدمت به إيرلندا والنرويج ويدعو لتوسيع التفويض وإعادة فتح معبر اليعربية الحدودي مع العراق لإيصال المساعدات.

وأوضح مصدر مطلع من المعارضة لـ«العربي الجديد» أن الجانب التركي يرفض إعادة فتح معبر اليعربية، بسبب موقفه من الإدارة الذاتية ذات الطابع الكردي التي تسيطر على الشمال الشرقي من سورية حيث المعبر. وأشار المصدر إلى أن موضوع المعابر وتجديد آلية إدخال المساعدات «يستحوذ على حيّز كبير من محادثات الجولة الحالية من مسار أستانة»، مضيفاً: «يريد الروس والنظام تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية مقابل الموافقة على تمرير القرار الدولي بتمديد آلية وصول المساعدات». وتبحث روسيا عن مكاسب اقتصادية لها وللنظام، من قبيل فتح المعابر الداخلية بين مناطق النظام والمعارضة، والسماح لشركات روسية في العمل في منطقة شرقي نهر الفرات الغنية بالموارد والثروات والتي تعد منطقة نفوذ كبير للولايات المتحدة الأميركية المصرّة على التمديد لآلية إدخال المساعدات، وإعادة فتح معابر أخرى لتدفق القوافل التي تحمل الغذاء إلى المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، والتي تضم نحو 9 ملايين نسمة في شمال سورية وفي منطقة شرقي الفرات الذي تسيطر عليها «قوات سورية الديمقراطية» (قسد).

من جهتها، قالت مصادر في وفد قوى الثورة العسكري المشارك في اجتماعات أستانة إنّ موضوع استمرار العمل في معبر باب الهوى من قبل الأمم المتحدة «أولوية لنا». ولطالما حمل وفد قوى الثورة العسكري ملف المعتقلين إلى جولات أستانة، ولكن رفض النظام مقاربة هذا الملف على الإطلاق يحول دون تحقيق تقدم فيه لجهة إطلاق سراح مئات آلاف المعتقلين منذ أكثر من عشر سنوات. وكانت راجت أنباء عن مطلب روسي بانسحاب تركي من بعض المناطق في شمال غربي سورية لصالح قوات النظام، غير أن المتحدث الرسمي باسم وفد قوى الثورة العسكري، أيمن العاسمي، نفى في تصريحات صحافية أن يكون على جدول أعمال الجولة الحالية من محادثات أستانة، بند يناقش انسحاب الجيش التركي أو فصائل معارضة المرتبطة به، من مناطق في ريف إدلب الغربي أو ريف اللاذقية الشمالي. ويغيب عن الجولة الحالية من محادثات أستانة ملف النازحين والمهجرين إلى الشمال السوري من المناطق التي سيطرت عليها قوات النظام أواخر عام 2019 والربع الأول من عام 2020، وخاصة من مدن معرة النعمان، وسراقب، وخان شيخون في ريف إدلب، ما يعني بقاء هذا الملف بلا حلول.

ويشكل حضور المبعوث الأممي إلى سورية، غير بيدرسن، محادثات الجولة 16 من مسار أستانة، فرصة حقيقية أمام الأمم المتحدة لتحريك ملف العملية السياسية وخاصة لجهة الدعوة إلى جلسة سادسة من جلسات اللجنة الدستورية. وكانت الجولة الخامسة من اجتماعات اللجنة الدستورية، المشكلة من النظام والمعارضة والمجتمع المدني السوري، قد عقدت في يناير/ كانون الثاني الماضي، إلا أنّ نتائج تلك الجولة، وما سبقها من جولات، كانت صفراً. وتطرق بيدرسن إلى العملية السياسية خلال اجتماع عقده أمس الأربعاء في العاصمة الكازاخية مع رئيس وفد النظام إلى محادثات أستانة، أيمن سوسان، والذي يشغل منصب معاون وزير الخارجية والمغتربين في حكومة النظام. ونقلت وكالة «سانا» التابعة للنظام، عن سوسان زعمه استمرار النظام بـ«التعاطي الإيجابي مع هذه العملية»، فيما أشار بيدرسن إلى عزمه مواصلة الجهود للتحضير لعقد الجولة السادسة من اجتماعات لجنة مناقشة الدستور في جنيف. إلى ذلك، أشار المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سورية، ألكسندر لافرنتييف، في تصريحات صحافية أمس، إلى أنّ روسيا ستناقش خلال محادثات أستانة مع بيدرسن استمرار عمل لجنة مناقشة الدستور.

المعارضة: استمرار العمل في معبر باب الهوى أولوية لنا

يغيب عن الجولة 16 ملف النازحين إلى الشمال السوري

زعم لافرنتيف ان المساعدات التي تصل إلى إدلب مسيّسة (ميرامغول كوساينوفا/ الأناضول)

متابعة

مباحثات فيينا مهددة: إيران تزيد تخصيب اليورانيوم

على وقع تجميد مباحثات فيينا النووية، أعلنت إيران نيتها إنتاج أول قضيب وقود من اليورانيوم المعدني المخصب، مثيرة غضباً أوروبياً

تبدو مباحثات فيينا النووية مجمّدة حتى إشعار آخر، مع إعلان المبعوث الأميركي إلى إيران روبرت مالي، أمس الأربعاء، أن «المحادثات تعطلت بسبب نقل السلطة في إيران». ومن المقرر أن يتسلّم الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي مهامه رسمياً في 3 أغسطس/ آب المقبل. لكن مالي تحدث عن تطور إيجابي في ملف السجناء الأميركيين المحتجزين في طهران، وقال في مقابلة مع إذاعة «صوت أميركا» الناطقة بالفارسية، إنه لا يستطيع إعطاء «تفاصيل عن المحادثات أو تحديد موعد محدد للإفراج عن المعتقلين»، مبدياً ثقته بأنهم «سيعودون إلى ديارهم». من جهتها، أعلنت إيران نيتها إنتاج أول قضيب وقود من اليورانيوم المعدني المخصب «قريباً»، لاستخدامه في مفاعل طهران للبحوث النووية. وأكد مندوب إيران الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا كاظم غريب أبادي، مساء أول من أمس الثلاثاء، أن إيران أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذريّة بذلك قبل تسعة أيام، وبدأت بعد ذلك الإجراءات العملياتية لإنتاج هذا الوقود. وقبل الإعلان الإيراني، ذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران قررت «إنتاج اليورانيوم المعدني بنسبة تخصيب تصل إلى 20 في المئة»، واصفة الأمر بـ«الخطوة المؤسفة إلى الوراء». وأوضح مسؤولون أميركيون وأوروبيون أن قرار إيران سيعقّد، وربما ينسف، المحادثات غير المباشرة بين واشنطن وطهران، والتي تستهدف إعادة البلدين للامتثال لبنود الاتفاق النووي.

وتعليقاً على الخطوة الإيرانية، أعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس، في إفادة صحافية، عن قلق واشنطن وأسفها من الإجراء، ليتهم إيران بممارسة «التصعيد عبر القيام بتجارب»، قائلاً إنها «تخدم البحث عن الأسلحة النووية.» ودعاها للتوقف عن ممارسة سياسة «حافة الهاوية»، مضيفاً أنها لن تمنحها نفوذاً في مباحثات فيينا. وشدّد على أن «باب المفاوضات الدبلوماسية لن يبقى مفتوحاً إلى الأبد»، مشيراً إلى أنه «لن نقدم أي محفزات لإيران، وندعوها للعودة للتفاوض في فيينا».

من جهتها، أعربت الترويكا الأوروبية، فرنسا وبريطانيا وألمانيا الشريكة في الاتفاق النووي، عن «القلق البالغ» من تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول بدء إيران إنتاج معدن اليورانيوم بنسبة تخصيب 20 في المائة. ووصف وزراء خارجية الدول الأوروبية، الفرنسي جان. إيف لودريان والبريطاني دومينيك راب والألماني هايكو ماس، الخطوة الإيرانية بـ«الانتهاك الخطير» لالتزامات طهران النووية، و«تهدد مفاوضات فيينا الرامية لعودة واشنطن للاتفاق النووي».

واعتبر الأوروبيون في بيانهم، أن «لا حاجة مدنية يعتد بها لإيران من أجل إنتاج اليورانيوم المعدني، والذي يُشكّل مرحلة رئيسية في تطوير سلاح نووي». وحث الوزراء طهران على «وقف جميع الأنشطة التي تنتهك الاتفاق النووي من دون إبطاء، والعودة إلى طاولة المفاوضات في فيينا برؤية تؤدي بها إلى نهاية سريعة». وتتعارض الخطوة مع تعهدات إيران بالاتفاق النووي الذي بدأت هي بوقفها بالتدريج منذ مايو/ أيار 2019 رداً على الانسحاب الأميركي منه عام 2018، ما أدى إلى تصفير منافع طهران من الاتفاق عبر فرض عقوبات شاملة وقاسية عليها. وتنصّ المادة 26 في الملحق الأول لـ«خطة العمل الشاملة المشتركة» (الاتفاق النووي) المبرمة عام 2015، على أنه «إذا أرادت إيران البدء بالبحث والتطوير بشأن الوقود على أساس معدن اليورانيوم لأجل مفاعل طهران البحثي بكمية قليلة، وذلك بعد عشر سنوات وأقل من 15 سنة، فعليها أن تعرض برنامجها في اللجنة المشتركة وتتابع إقرارها في اللجنة». ويُستخدم في إنتاج معدن اليورانيوم وقود «سيليسايد»، وهو نوع حديث ومتطور من الوقود النووي، الذي لا تمتلك تقنية إنتاجه إلا دول قليلة جداً. في المقابل، فإن لليورانيوم المعدني استخدامات عدة، وأهمها في إنتاج الرؤوس النووية للصواريخ، لكن إيران تؤكد أنها تريده «لحاجات سلمية»، وفق تصريح سابق للمتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة.

وبغضّ النظر عن تأكيدات إيران على حاجتها إلى معدن اليورانيوم لـ«استخدامات مدنية طبية»، إلا أن مجرد القيام بإنتاج معدن اليورانيوم بنسبة 20 في المائة، في هذا التوقيت الزمني الذي تجري فيه مفاوضات فيينا بشكل غير مباشر مع الولايات المتحدة، قد يحمل رسائل ودلالات من إيران. ربما تكون أهم هذه الرسائل متعلقة بممارسة الضغط على الجانب الأميركي لتقديم تنازلات لإحياء الاتفاق النووي، بما يرفع العقوبات عليها بشكل كامل ومؤثر كما تطالب به، خصوصاً مع اقتراب موعد تسلّم رئيسي القيادة في إيران.

(العربي الجديد، رويترز)

تطور إيجابي في ملف السجناء الأميركيين في طهران

شرق غرب

إسرائيل مستعدة لتزويد الأردن بالمياه

قال وزير المياه والري الأردني، محمد النجار، أمس الأربعاء، إنّ إسرائيل أعربت عن استعدادها لتزويد الأردن بـ50 مليون متر مكعب إضافية من المياه. من جهة ثانية، كشف الوزير، خلال لقاء مع كتلة الشعب النيابية، عن عزم الحكومة على الشروع بالتواصل مع الجانب السوري للتباحث في موضوع المياه خلال الأسبوع المقبل. وأشار النجار إلى انخفاض موسم الأمطار أخيراً في الأردن وتراجع تخزين السدود لا سيما المخصصة للشرب.

(العربي الجديد)

مخاوف على معتقل لدى الأمن الفلسطيني

حذرت عائلة الأسير الفلسطيني المحرر هيثم سياج، الذي اعتقلته الأجهزة الأمنية الفلسطينية، مساء الإثنين الماضي، من تدهور وضعه الصحي بسبب تعرضه للضرب أثناء اعتقاله، وإخراجه من المستشفى قبل تلقيه العلاج اللازم. وقالت والدته، هنادي حسين لـ«العربي الجديد» إنّ الأجهزة الأمنية اعتدت على ابنها هيثم بالضرب، أثناء اعتقاله، ويعاني من إصابة بالرأس ومن رضوض وكسور وكدمات في أنحاد عدة من جسده، وقد أعلن الإضراب عن الطعام.

(العربي الجديد)

هرتسوغ يؤدي اليمين رئيساً لإسرائيل

أدى يتسحاق هرتسوغ (الصورة)، أمس الأربعاء، اليمين الدستورية في الكنيست، ليصبح الرئيس الـ11 لإسرائيل. ويخلف هرتسوغ، رؤوفين ريفلين، ليشغل منصبه لولاية واحدة مدتها سبع سنوات.

وقد مهد هرتسوغ لأداء القسم بالتوجه إلى حائط البراق، الذي يعده اليهود حائط المبكى، حيث أدى وزوجته الصلاة.

(أسوشييتد برس)

العراق: استبعاد عشرات المرشحين للانتخابات

أكدت مصادر عراقية داخل المفوضية العليا للانتخابات في بغداد، أمس الأربعاء، استبعاد 155 مرشحاً جديداً من سباق الانتخابات المقررة في 10 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، بسبب انتمائهم السابق لحزب «البعث» المحظور في البلاد. ووفقاً لمسؤول في مفوضية الانتخابات، تحدث لـ«العربي الجديد» فإنّ قائمة الاستبعاد الجديدة هي الأخيرة التي تصدر عن المفوضية، مشيراً إلى أنّ العدد النهائي للمرشحين بلغ 3 آلاف و21 مرشحاً.

(العربي الجديد)

اليونان: 4 جرحى في هجوم بسكين

أصيب أربعة أشخاص بجروح، في هجوم بسكين، في العاصمة اليونانية أثينا، أمس الأربعاء. وقالت الشرطة إنّ الهجوم وقع في إحدى ضواحي العاصمة عندما جرح رجل عدداً من المارة بشكل عشوائي، في ما يبدو، بسكين كبيرة خارج محل بقالة. وأدى الهجوم الذي وقع في منطقة زوغرافو بالعاصمة إلى انتشار دماء على الرصيف. واعتقلت الشرطة المشتبه به، وهو مواطن يوناني، بعد دخول شقته في الطابق السفلي لأحد المباني، قرب موقع الحادث.

(أسوشييتد برس)

الحدث

تستخدم حركة «طالبان» تكتيك التفاوض مع الحكومة الأفغانية تحت النار، إذ فيما كانت تشن هجوماً عنيفاً على مدينة قلعة نو، مركز إقليم بادغيس، كانت تجلس مع ممثلين عن الحكومة في طهران، التي تحاول الاستفادة من الخروج الأميركي

معارك أفغانستان

حركة «طالبان» تفاوض الحكومة تحت النار

دور معارك ضارية بين القوات الأفغانية و«طالبان» في قلعة نو (فرانس برس)

كابول، الدوحة، طهران
العربي الجديد

نقلت حركة «طالبان» حربها ضد القوات الأفغانية إلى مرحلة جديدة، إذ شنت أول هجوم على مركز إقليم في غرب أفغانستان منذ بدأت هجوماً كبيراً على القوات الحكومية، مطلع مايو/ أيار الماضي، فيما يشارف انسحاب القوات الأميركية من البلاد على نهايته. وأتى الهجوم فيما كانت طهران تستضيف «لقاء أفغانياً» بين ممثلين عن الحكومة والحركة.

واندلع قتال عنيف في مدينة قلعة نو، مركز إقليم بادغيس، بعدما أستولى عناصر «طالبان» على مقار الشرطة والمكاتب المحلية لوكالة الاستخبارات، وعلى سجن المدينة، حيث أفرجوا عن كل المساجين والمعتقلين. ويأتي الهجوم على قلعة نو بعد ساعات من تأكيد وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) أن الانسحاب الأميركي أنجز بنسبة 90 في المائة. وأقرّ وزير الدفاع الأفغاني باسم الله محمدي، في بيان أمس الأربعاء، بأن الحرب تحتدم، ونحن في وضع عسكري حساس جداً»، مضيفاً «أريد أن أطمئن الجميع بأن قواتنا الوطنية، بدعم من قوات مقاومة محلية، ستستخدم جميع قوتها ومواردها للدفاع عن وطننا وشعبنا». وقال حاكم الإقليم حسام الدين شمس، في بيان، إن مسلحي «طالبان» دخلوا مدينة قلعة نو بعدما سيطروا على جميع مديريات الإقليم، مؤكداً أن جميع المسؤولين الحكوميين موجودون في مركز للجيش، فيما تدور معارك ضارية بين الطرفين. إلا أنه أشار، في تصريح لوكالة «رويترز» في ما بعد، إلى أن «العدو أجبر على التراجع».

وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية الأفغانية طارق أرين، لـ«العربي الجديد»، إن «هناك قوة كافية موجودة داخل مدينة قلعة نو، وهي تتعامل مع مسلحي طالبان». وأكد رئيس مجلس إقليم بادغيس عبد العزيز بك، والعضوة في المجلس ضياء غول حبيبي، أن القتال بين «طالبان» والقوات الحكومية اندلع داخل المدينة. وقال بك، لوكالة «فرانس برس»، إن «القتال مستمر في مختلف أنحاء المدينة الآن»، مضيفاً أن بعض مسؤولي الأمن استسلموا للحركة. وأظهرت تسجيلات مصورة، بثت على وسائل التواصل الاجتماعي، دخول عناصر «طالبان» المدينة، وسط «ترحيب» من المواطنين. وكانت الحركة قد أعلنت، صباح أمس الأربعاء، استسلام 200 من عناصر الأمن والسيطرة على مواقع أمنية عدة في الإقليم. وعلى مدى أشهر كانت «طالبان» تنتشر في محيط مراكز عدة أقاليم في مختلف أنحاء البلاد، فيما كان مراقبون يتوقعون انتظار المسلحين استكمال انسحاب القوات الأجنبية قبل شن هجمات على مناطق حضرية. وفي حال سقوط بادغيس بشكل كامل، فإن ذلك سيشدد قبضة الحركة على غرب أفغانستان، فيما تقدمت قواتها أيضاً بعض الشيء في اتجاه مدينة هرات المجاورة قرب الحدود مع إيران.

> ظريف: أميركا هزمت بعد عقدين من وجودها بأفغانستان
>
> لافروف: روسيا مستعدة للدفاع عن حلفائها إذا استدعى الأمر

في المقابل، تحاول قطر وإيران إعادة تحريك عجلة المفاوضات للتوصل إلى السلام في أفغانستان. والتقى ممثلون عن حركة «طالبان» والحكومة الأفغانية في طهران، أمس الأربعاء. وقاد نائب الرئيس الأفغاني السابق يونس قانوني وفد الحكومة الأفغانية، فيما يرأس وفد «طالبان» نائب رئيس المكتب السياسي للحركة شير محمد عباس ستانيكزاي. ودعا وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، في افتتاح اللقاء، «شعب أفغانستان وقادتها السياسيين إلى اتخاذ قرارات صعبة لستقبل بلادهم». وذكرت وزارة الخارجية الإيرانية، في بيان، أن ظريف أسف «للنتائج السلبية لتواصل النزاع في أفغانستان، ودعا الطرفين للعودة إلى طاولة المفاوضات». وشدد ظريف، بحسب بيان الخارجية، على أنّ الولايات المتحدة الأميركية نالت «الهزيمة، بعد أكثر من عقدين من وجودها في هذا البلد الذي سبّب دماراً واسعاً». ودعا إلى أن «يقرر اليوم الشعب والقادة السياسيون في أفغانستان مستقبل بلادهم»، مشيراً إلى «النتائج السيئة لاستمرار الصراع في أفغانستان»، وداعياً الأفغان إلى «العودة لطاولة الحوار والالتزام بالحلول السياسية كأفضل خيار». وأكد «استعداد إيران للمساهمة في عملية الحوار بين مختلف الأطراف لحل النزاعات والأزمات التي تشهدها البلاد». وشدد على «التزام إيران بالمساهمة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لأفغانستان بعد إحلال السلام». وأضاف: «نفخر بالوقوف إلى جانب أشقائنا وشقيقاتنا الأفغان في وجه المحتلين الأجانب». كما تشكل الزيارة التي بداها المبعوث الخاص لوزير الخارجية القطري لمكافحة الإرهاب والوساطة في تسوية المنازعات مطلق بن ماجد القحطاني إلى كابول، أمس الأول، أحدث جولة من الجهود الرامية للدفع بعملية السلام في الدوحة بين وفد الحكومة الأفغانية وحركة «طالبان»، والتي تتسم بالبطء الشديد. وذكرت وزارة الخارجية القطرية، في بيان، أن القحطاني بحث مع مسؤولين وممثلي منظمات مجتمع مدني وشخصيات فاعلة في ملف المفاوضات التطورات الحالية في أفغانستان ومفاوضات السلام في الدوحة. وكان البنتاغون قد أقرّ، أمس الأول، بأنّ القوات الأميركية غادرت قاعدة باغرام الجوية الاستراتيجية قرب كابول من دون أن تبلغ السلطات الأفغانية مسبقاً بالساعة المحدّدة لانسحابها، عازياً قرار إبقاء هذا الموعد طيّ الكتمان لدواعٍ أمنية. وكان مسؤولون أفغان قد أبدوا امتعاضهم لعدم تبلّغهم مسبقاً بالموعد المحدّد لمغادرة القوات الأميركية قاعدة باغرام، والذي حصل في وقت مبكر من صباح الجمعة الماضي، إلا أن المتحدث باسم البنتاغون جون كيربي أكّد أنّ السلطات العسكرية والسياسية الأفغانية تبلّغت بموعد الانسحاب قبل يومين من حصوله، وتمكّنت أيضاً من زيارة المجمّع. وقال، خلال مؤتمر صحافي، إنّه «لم يتم الكشف عن الساعة المحدّدة للانسحاب لأسباب أمنية عملانية». وأضاف «بشكل عام، لقد اعتبرنا أنّه من الأفضل إبقاء هذه المعلومة ضمن دائرة ضيّقة قدر الإمكان». وفي حين جدّد كيربي التأكيد على ضرورة أن يتمّ الانسحاب الأميركي بطريقة «آمنة ومنظّمة»، فقد شدّد على الخطر الذي تمثّله «طالبان» على القوات الأميركية. وعمّا إذا كان هذا الحذر الشديد يعكس عدم ثقة الأميركيين بشركائهم الأفغان، قال كيربي «هذا الأمر لا علاقة له بما إذا كنّا نثق بشركائنا الأفغان أم لا. إنّه يعني أنّنا مضطرون لأن نأخذ في الاعتبار أنّ حركة طالبان يمكن أن تتحدّى هذا الانسحاب». وكان الجيش الأميركي قد أعلن، أمس الأول، أنّه أنجز «أكثر من 90 في المائة» من انسحابه العسكري من أفغانستان الذي بدأ في مايو الماضي، على أن ينجز، بحسب الرئيس الأميركي جو بايدن، بحلول الذكرى العشرين لهجمات 11 سبتمبر/ أيلول المقبل.

وحذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس الأربعاء، من أن الوضع في أفغانستان ينجه للتدهور بسرعة، مشدداً على أن روسيا مستعدة للدفاع عن حلفائها بالمنطقة إذا استدعى الأمر. وأعلن لافروف، خلال زيارة إلى لاوس، أن روسيا مستعدة لاستخدام قاعدتها العسكرية في طاجيكستان لضمان أمن حلفائها الذين كانوا يشكلون جزءاً من الاتحاد السوفييتي. وقال «نرقب عن كثب ما يحدث في أفغانستان، حيث يتجه الوضع نحو تدهور سريع في ظل الخروج المتعجل للقوات الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسي». وأضاف «لم تتمكن (هذه القوات) من تحقيق نتائج واضحة في ما يتعلق باستقرار الوضع خلال عقود أمضتها هناك». وأعلن أن التزامات العسكرية التي قطعتها روسيا على نفسها في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ما زالت بكامل قوتها. وأوضح أن ممثلين عن المنظمة زاروا الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان لتقييم الوضع، حيث يقول مسؤولون روس إن هناك تقارير تشير إلى أنها أصبحت تحت سيطرة مقاتلي «طالبان» على الجانب الأفغاني. وأضاف «سنبذل كل ما بوسعنا، بما في ذلك استخدام قدرات القاعدة العسكرية الروسية على حدود طاجيكستان مع أفغانستان، لمنع أي تداعيات عنيفة على حلفائنا».

مباحثات بشأن المطار

تواصل واشنطن وأنقرة مباحثاتهما بشأن تشغيل مطار كابول. وبحث وزيرا الدفاع التركي خلوصي أكار (الصورة) ونظيره الأميركي لويد أوستن، في اتصال هاتفي أمس الأربعاء، التطورات في أفغانستان، خصوصاً موضوع تشغيل تركيا مطار كابول. وكان أكار حذر، أمس الأول، من أنه «في حال توقف المطار عن العمل، لن يبقى سفراء الدول الأجنبية في كابول، وستتحول أفغانستان إلى دولة معزولة، ما سيؤدي إلى مشاكل على صعيد العلاقات الدولية».

شرق غرب

بايدن يدعو للتحقيق «بشجاعة» في هجوم الكابيتول

في ذكرى مرور ستة أشهر على الهجوم الذي شنه أنصار الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في 6 يناير/كانون الثاني الماضي، على مبنى الكابيتول في واشنطن، دعا الرئيس جو بايدن، الكونغرس للتحقيق «بشجاعة» في هذا «الهجوم العنيف»، مندداً بـ«أزمة وجودية» للديمقراطية. وحث بايدن في بيان «أصحاب النوايا الحسنة والشجاعة على الانتفاض ضد الحقد والتطرف والأكاذيب التي أدت لهذا الهجوم العنيف».
(فرانس برس)

روسيا تتعقب سفينة إسبانية بالبحر الأسود

نقلت وكالة «إنترفاكس» عن وزارة الدفاع الروسية، أمس الأربعاء، أن موسكو تتعقب سفينة تابعة للبحرية الإسبانية في البحر الأسود، حيث تجري أوكرانيا ودول حلف شمال الأطلسي تدريبات. وقالت الوزارة إن السفينة دخلت البحر الأسود أمس للمشاركة في التدريبات. ونقلت «إنترفاكس» عن الوزارة أن طائرتين روسيتين رافقتا طائرة مراقبة أجنبية فوق البحر الأسود، قالت الوكالة إنها تابعة للبحرية الأميركية.
(رويترز)

تركيا: تعيينات أمنية ودبلوماسية

نشرت الجريدة الرسمية في تركيا، أمس الأربعاء، قرارات صادرة عن الرئيس رجب طيب أردوغان بتعيين مديري أمن 33 ولاية، و27 مستشاراً تابعين لوزارة الداخلية في البعثات الدبلوماسية حول العالم. ومن الواضح في تعيينات البعثات الدبلوماسية أن المعيّنين مكلفون بمتابعة ملف المطلوبين إلى تركيا بتهم مختلفة؛ تحديداً المرتبطين بجماعة «الخدمة» المحظورة، وحزب العمال الكردستاني.
(العربي الجديد)

الحدث

اغتيال رئيس هايتي عشية استحقاقات انتخابية

قد يؤدي اغتيال رئيس هايتي جوفينيل موييز، أمس الأربعاء، في مقرّه الرئاسي، إلى تأجيج التوترات في البلاد

اغتال مسلّحون، فجر أمس الأربعاء، رئيس هايتي جوفينيل موييز في منزله، في العاصمة بورت أو برنس، في توتر جديد في البلاد التي تشهد أزمات سياسية واقتصادية وإنسانية متلاحقة، أججها تفشي وباء كورونا. ويُشكّل الحدث تحوّلاً مفصلياً قبل نحو ثلاثة أشهر على استحقاق 26 سبتمبر/أيلول المقبل، الموعد المنتظر لثلاثية انتخابية: إجراء الاستفتاء على الدستور، إجراء الانتخابات الرئاسية، وإجراء الانتخابات التشريعية. ويتوّج الاغتيال أسابيع طويلة من العنف في هايتي، تخللتها توترات أمنية عدة، بدأت من الإعلان عن محاولة اغتيال موييز في 7 فبراير/شباط الماضي، مروراً بحروب العصابات التي تدور رحاها في العاصمة. صباح أمس، أعلن رئيس وزراء هايتي كلود جوزيف أن «مجموعة مسلحة تضم عناصر أجانب مجهولين يتحدثون الإنكليزية والإسبانية (اللغتين المعتمدتين في البلاد هما الكريولية الهايتية والفرنسية)، هاجمت مسكن الرئيس عند الساعة الواحدة فجراً بالتوقيت المحلي، وقتلته بالرصاص في عمل وحشي ولاإنساني». وأضاف أن زوجة الرئيس أصيبت في الهجوم، ونُقلت إلى المستشفى. وأعلن جوزيف أنه «يتولى الآن مهام قيادة البلد»، داعياً المواطنين إلى الهدوء، وأكد أن «الشرطة والجيش سيضمنان النظام»، لكن دوي الأعيرة النارية ظلّ يتردد في أنحاء العاصمة. وهناك مخاوف من انتشار الفوضى في هايتي التي تعاني من الانقسام السياسي وتواجه أزمة إنسانية متنامية ونقصاً في الغذاء. ونَدّد البيت الأبيض بالاغتيال ووصفه بـ«المروّع». وذكرت السفارة الأميركية أنها ستغلق أبوابها بسبب «الوضع الأمني الراهن».

وجاء الاغتيال بعد نحو خمسة أشهر على اندلاع احتجاجات عنيفة في البلاد، بدأت مع عزل حكومة هايتي ثلاثة من قضاة المحكمة العليا، بعد أن تحدث موييز عن «محاولة للانقلاب» عليه، واعتُقل 23 شخصاً بينهم عسكريون، من بينهم قاضي المحكمة العليا جوزيف ميسيين جان-لويس، الذي اختارته المعارضة «رئيساً انتقالياً». ودفع اعتقال العسكريين ضباطاً ملثمين ينتمون إلى قطاع «ساخط» من قوة الشرطة الهايتية المعروفة باسم «فانتوم 509»، إلى اقتحام عدة مراكز للشرطة في العاصمة بورت أو برنس، وأحرقوها مطالبين بإطلاق سراح رفاقهم.

> من المقرر إجراء استفتاء دستوري وانتخابات في 26 سبتمبر

واعتبرت المعارضة في هايتي أن موييز يجب أن يتنحى، لأن فترة ولايته البالغة خمس سنوات، انتهت في 7 فبراير/شباط الماضي بعد انتخابات عام 2015، والتي كانت محل خلاف. في المقابل، رفض موييز ذلك، معتبراً أنه تولى السلطة في فبراير 2017، بعد فوزه في انتخابات جديدة عام 2016، وتعهد بالتنحي العام المقبل. واتهمت المعارضة موييز بخرق الدستور، مع فشل حكومته في إجراء الانتخابات التشريعية في 2019، وترك البرلمان من دون نواب والسماح للرئيس بالحكم بمرسوم، منذ يناير/كانون الثاني 2020. وخلال عهده، تتوالى سبعة رؤساء وزراء على رئاسة الحكومة في أربع سنوات، آخرهم كان جوزيف الذي كان من المفترض تغييره هذا الأسبوع بعد مكوثه ثلاثة أشهر في المنصب، وتعيين أريال هنري مكانه.

وأبدت الولايات المتحدة موييز، معتبرة في حينه أنه «ربما تدعم الجدول الزمني لموييز»، وأن على «الزعيم الجديد أن يحل محل موييز في فبراير 2022».

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2018، حاول مجهولون اغتيال موييز في منطقة بون روج في العاصمة، أثناء مراسم وضع الزهور عند النصب التذكاري للإمبراطور جان جاك ديسالين، مؤسس هايتي المستقلة. وقام حراس رئيس الدولة بإجلائه سالماً إلى مكان آمن. وذكرت صحيفة «هايتي ليبر» في حينه أن اثنين من حراس الرئيس أصيبا بجروح أثناء تبادل لإطلاق النار مع المهاجمين الذين تمكنوا من الفرار، حسب ما أفادت مصادر أخرى.

وإضافة إلى الأزمة السياسية، فقد تزايدت عمليات الخطف للحصول على فدية في الأشهر القليلة الماضية، في مؤشر جديد على النفوذ المتزايد للعصابات المسلحة في الدولة الكاريبية. وتغرق هايتي أيضاً في فقر مزمن وتواجه كوارث طبيعية متكررة. وأبدت المعارضة رفضها المشاركة في الاستفتاء الدستوري، المدعوم من موييز، خصوصاً أنه يهدف إلى تقوية السلطة التنفيذية. وتمسكت المعارضة بالدستور الحالي الصادر في عام 1987 بعد سقوط الدكتاتور جان كلود دوفالييه عام 1986، وينص على أن «أي مشاورات شعبية بهدف تعديل الدستور في استفتاء، ممنوعة رسمياً». وسبق أن طالب مئات المتظاهرين بإجراء تحقيق للكشف عن مصير 3,8 مليارات دولار من عائدات البلاد البترولية التي يكتنفها الغموض، والتحقيق في عائدات اتفاق «بيترو كاريبي»، وهو تحالف بين فنزويلا وعدد من دول البحر الكاريبي لبيع البترول لتلك الدول بأسعار تفضيلية وشروط ميسرة، وتم إنشاؤه عام 2005، مع العلم أن تقارير أجهزة المحاسبة كشفت عن اختفاء مبالغ كبيرة من عائدات هايتي من تجارة البترول والطاقة في إطار هذا التحالف، من خلال استخدامها في مشروعات حكومية متعثرة أو تحويلها لجهات مجهولة.

وتعاني هايتي من أزمة صحية، مع تحذير اتحاد الصيادلة فيها، أواخر الشهر الماضي، من مخاطر إدخال لقاحات مزيفة إلى البلاد، بعد أن سُمح للقطاع الخاص باستيراد لقاحات مضادة لكورونا، في حين أن الدولة لم تُطلق حتى الآن أي حملة عامة لتطعيم السكان. وقال الاتحاد إن «هناك خطراً كبيراً من إدخال لقاحات مزيفة ضد كورونا إلى هايتي، بسبب التأثير المحتمل لنقاط البيع غير الخاضعة للرقابة». وذكّر بأن «هايتي ليس لديها مختبر لمراقبة الجودة يمكنه التحقق مما إذا كان أي لقاح مزيفاً أم لا». وهايتي واحدة من الدول القليلة التي لم تبدأ بعد حملة التطعيم. وأوضحت وزارة الصحة أنها يجب أن تتلقى 130 ألف جرعة من لقاح أسترازينيكا «بين أوائل يوليو/ تموز الحالي ومنتصفه»، عبر برنامج «كوفاكس» الذي تديره منظمة الصحة العالمية.

وتشارك هايتي جزيرة واحدة مع جمهورية الدومينيكان، ومنذ الاستقلال عن فرنسا في عام 1804 (اعترفت باريس بالاستقلال في عام 1825)، لم تستقر الأحوال السياسية والأمنية في هذا البلد. وفي عام 1957، بدأ عهد دوفالييه، الأب فرانسوا، الذي استمر حتى 1971، ثم الابن جان كلود، الذي استمرّ عهده حتى عام 1987. بعدها تحولت البلاد إلى مرحلة ديمقراطية، لكن انقلاباً عسكرياً وقع في عام 2004 أطاح الرئيس جان برتراند أريستيد، الذي فرّ إلى أفريقيا الوسطى، متهماً الأميركيين بتدبير الانقلاب ضده. وفي 12 يناير/كانون الثاني 2010، تعرّضت هايتي لأسوأ كارثة طبيعية، مع وقوع زلزال بقوة 7 درجات، أدى إلى مقتل بين 100 ألف و316 ألف شخص، وفقاً لبيانات متعددة.
(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

قتله موييز وأصيبت زوجته بجروح (فرانس برس)

زيارة ملك الأردن إلى واشنطن

محاولة تجاوز حقبة ترامب

يهدف ملك الأردن، عبد الله الثاني، من خلال زيارته لأميركا، إلى إعادة بلاده للعب الدور الذي كانت تؤديه قبل وصول دونالد ترامب للحكم

عمّان ـ **أنور الزيادات**

تفتح زيارة العاهل الأردني عبد الله الثاني إلى الولايات المتحدة، والتي بدأت مع مطلع الشهر الحالي وتستمر ثلاثة أسابيع، يعقد خلالها اجتماعاً مع الرئيس الأميركي جو بايدن، والذي قال مسؤول أردني لوكالة «رويترز» إنه سيكون في وقت ما بعد منتصف يوليو/تموز الحالي، صفحة جديدة في العلاقات مع واشنطن، بعد قدوم الإدارة الجديدة، ورحيل إدارة دونالد ترامب، الذي عمل خلال سنوات حكمه على تهميش الدور الأردني إقليمياً، والبحث عن كيفية تطبيق خطته لتصفية القضية الفلسطينية، المعروفة إعلامياً بـ«صفقة القرن»، على حساب المملكة.

ويسعى عبد الله الثاني إلى إعادة الحيوية للعلاقات مع أميركا، من أجل استعادة دور عمّان الإقليمي، خاصة أن إدارة بايدن تؤيد على الأقل حل الدولتين وتعتبر الأردن شريكاً، ولا تتماهى مع سياسة الاستيطان. وترى عمان في واشنطن شريكاً، وضرورة أمنية استراتيجية، فيما تنظر أميركا إلى الأردن كشريك في مختلف الملفات الإقليمية، بما فيها الحل النهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتحالف الدولي ضد الإرهاب، والتوازنات في المنطقة.

وإلى جانب العلاقات السياسية، فإن هناك تعاونا أمنيا بين البلدين. وربما أهم ما حصل في العلاقات بين الطرفين هو الإعلان، في مارس/آذار الماضي، عن اتفاقية التعاون العسكري مع الولايات المتحدة لمدة 15 سنة، وبموجبها يوفر الأردن للقوات الأميركية إمكانية الوصول إلى المرافق والمناطق المتفق عليها، واستخدامها بدون عوائق للقيام بأنشطة تشمل الزيارات، والتدريب، والمناورات، والعبور، والدعم، وهبوط الطائرات وتزويدها بالوقود، وتموين السفن، وإقامة الأفراد. وأعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، جون كيربي، أخيراً، إغلاق ثلاث قواعد عسكريّة في منطقة السيلية القطرية كانت تستخدم كمستودعات، ونقلها جميعاً إلى الأردن. فيما نقل الصحافي الأردني عبدالهادي راجي المجالي، عن رئيس الوزراء الأسبق طاهر المصري، تأكيده أن القوات الأميركية التي ستنسحب من العراق وأفغانستان ستأتي إلى الأردن، إلا أن المصري نفى بعد ذلك ما نقل عنه.

وحول زيارة ملك الأردن إلى الولايات المتحدة، قال الرئيس السابق للجنة الشؤون الخارجية النيابية، نضال الطعاني، لـ«العربي الجديد»، إن هذه الزيارة تعتبر نوعية ومهمة، فهي تأتي بعد فترة من القيادة الأميركية الصعبة للمنطقة في عهد ترامب، وخطة «صفقة القرن». وأشار إلى أن عبد الله الثاني سيبحث خلال زيارته، التي يلتقي خلالها صناع القرار في الولايات المتحدة، ملفات مهمة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية وما يتعلق بحل الدولتين والقدس المحتلة، وكذلك الوضع في سورية، بالإضافة إلى موضوع التكتل الأردني المصري العراقي الاقتصادي والسياسي، والذي سيواجه تكتلات إقليمية.

ورأى الطعاني أن الأردن حجر زاوية في المنطقة، وأن الولايات المتحدة لا تتعامل مع عبدالله الثاني كملك للأردن فقط، بل كخبير مهم في المنطقة وتوازناتها، فالقيادة الأميركية تشاركه الرؤية للمنطقة. وحول الحديث عن الإصلاح السياسي مع قدوم الإدارة الديمقراطية الأميركية، أوضح الطعاني أن الاصلاح السياسي، من منظور أردني، متطلب أساسي للدخول إلى المئوية الثانية من تأسيس الدولة، وهو يتناسب مع المرحلة، عبر قانون انتخاب عصري يتماهى مع متطلبات الشعب والدولة، ودولياً أيضاً، من أجل الوصول إلى الحكومة البرلمانية، وأن يكون الأردن نموذجا لدول المنطقة في الإصلاحات السياسية.

بدوره، قال رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط، جواد الحمد، لـ«العربي الجديد»، إن الإدارة الأميركية الجديدة تنظر إلى الأردن كدولة محورية، في ضمان أمن واستقرار المنطقة، وهذا مخالف لوجهة نظر إدارة ترامب. ورأى أن الأردن

عمل ترامب على تهميش دور الأردن إقليميا (صامويل كورومِ/الأناضول)

تنظر أميركا إلى الأردن كشريك في مختلف الملفات الإقليمية

يستعد لدور مختلف عما كان عليه سابقاً، معتبراً أنه يحاول التماهي مع توجهات الحزب الديمقراطي الأميركي، في موضوع الإصلاحات والشفافية، والانتخابات الحرة والنزيهة، ووقف تدخّل الحكومة والدولة في الشؤون المدنية والسياسية.

وفي الشأن الفلسطيني، وفق الحمد، تنتظر الولايات المتحدة أن يلعب الأردن دوراً مهماً في هذه القضية، معتبراً أن هذا الدور ينبغي أن يتطور، لأنه مقبول من قبل الأطراف الفلسطينية المختلفة، ويمكنه المساعدة في حل القضايا والخلافات الفلسطينية الداخلية. وقال إن المعلومات تؤكد أن حركة «حماس» ستبني علاقات قوية مع الأردن في الفترة المقبلة، والإدارة الأميركية لا تعارض ذلك، مشيراً إلى أن هذه العلاقة استمرت طويلاً، في عهد الملك الراحل الحسين بن طلال، من دون اعتراض أميركي، متوقعاً تقاربا أكبر بين «حماس» وعمان بعد زيارة الملك لواشنطن. ولفت إلى أن الحكومة الإسرائيلية السابقة عطلت عملية السلام بالمفهوم الأردني، ولم تبد الجدية اللازمة لاستئناف عملية السلام، مشيراً إلى أن الأردن سيبحث مع الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات جديدة للحفاظ على الاستقرار في المنطقة، من خلال الطلب من الإدارة الضغط من أجل وقف الاستيطان والإجراءات الأحادية.

ورجّح الحمد عدم وجود أي تأثير للزيارة على العلاقات الأردنية الإيرانية، لافتاً إلى أن أي تغيير سيرتبط بموقف عالمي حول الاتفاق النووي. ورأى أن العلاقات الأردنية المصرية العراقية المتنامية تأخذ العمق الاقتصادي بالأساس، فالعراق بحاجة للتعاون والتكامل مع الدولة المجاورة، كالأردن ومصر، فيما هذا التحالف يشكل فرصة لتحسين الأوضاع الاقتصادية في الأردن ومصر، في ظل قدرات الاقتصاد العراقي الهائلة، والولايات المتحدة تشجع على هذه العلاقات لخلق توازن عراقي مع دول المنطقة مقابل العلاقة مع إيران.

وحول التسريبات عن حمل الملك للملف السوري إلى واشنطن، قال الحمد إن الأردن معني بثلاث قضايا رئيسية، هي الأمن والسيطرة على الحدود الشمالية وحمايتها، واستئناف العلاقات الاقتصادية التي تشكل شرياناً مهماً للاقتصاد الأردني، وهناك اتفاقيات قديمة عمان مهتمة بإعادة إحيائها، كما أنها معنية باستقرار سورية، للحفاظ على أمنها، في ظل وجود مليشيات قريبة من الحدود.

من ناحيته، قال رئيس قسم الإعلام والدراسات الاستراتيجية في جامعة الحسن بن طلال، حسن الدعجة، لـ«العربي الجديد»، إن الإدارة الأميركية الجديدة، بقيادة بايدن، تدعم القيم الديمقراطية في العالم، وهذا سيكون له أثر على الأردن، خاصة وأن عبدالله الثاني شكل مؤخراً اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، التي ستقدم مقترحاتها بشأن قوانين الأحزاب والانتخاب والإدارة المحلية. ولفت إلى أن اتفاقية التعاون العسكري بين واشنطن وعمان، لها الأثر الكبير على توطيد التعاون، لافتاً إلى نقل الكثير من القواعد الأميركية والمعدات العسكرية إلى الأردن تحسباً لأي مواجهة مع إيران. واعتبر أن هناك علاقة قوية بين بايدن والعاهل الأردني، مدللاً على ذلك بدعم بايدن القوي للقيادة الأردنية، خلال ما عرف بقضية «الفتنة» (الأمير حمزة). واعتبر الدعجة أن بقاء الأردن قوياً يصب في مصلحة أميركا، خاصة في ظل التحالف الجديد مع العراق ومصر، معرباً عن اعتقاده بأن هذا التحالف يتم بدعم أميركي، وأنه سيتم إدخال دول جديدة فيه مستقبلاً، مثل سورية وفلسطين ولبنان. وربط بين العلاقات السيئة مع إدارة ترامب برفض الأردن لـ«صفقة القرن» والتجاوزات في القدس المحتلة والعمل على الوطن البديل وضم أراض من الأغوار. ورأى أن الأردن له أهمية بالنسبة للولايات المتحدة، ومواقفه تؤخذ على محمل الجد، وبالتالي فإن مساحة الحركة واسعة إذا توفرت الإرادة السياسية والتلاحم الشعبي حول القيادة، ومثال على ذلك رفض «صفقة القرن». وشدد على أنه لا حل للقضية الفلسطينية إلا من خلال حل الدولتين، موضحاً أن الكثير من الإدارات الأميركية كانت تدعم هذا الأمر، لكن من دون أي أثر ملموس على الأرض.